دور المناطق الحرة في رفع سوية المُنْتَج الوطني للدّولة المُضيفة

عبيدة أحمد قطيش*، علاء الدين الحسيني**

*** طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم القانون التّجاري، كليّة الحقوق، جامعة حلب**

****أستاذ مساعد، قسم القانون التّجاري، كليّة الحقوق، جامعة حلب**

المُلخص

يضج العالم التّجاري اليوم بفتح الأسواق، طوعاً أو كرهاً، تحت مظلة منظمة التجارة العالميّة أو تحت غيرها مِنّ المظلّات. هذا الانفتاح، رغم الجهود المُقدّرة التي بُذِلَت للوصول إليه، يبقى خطوة كغيره مِنَ الخطوات تحمل الإيجابيات كما تحمل السّلبيات كونها مِنْ حيث النّتيجة مِنْ فعل البشر. ولا يخفى على أحدٍ أنّ غاية أي دولة مِنْ فتح سوقها أمام التّجارة الدّوليّة هي قطف ثمار هذا الانفتاح، وهذه الثمار لا تتأتى ما لم يكُ المُنْتَج الوطني على درجة من السوية تُمَكِّنَه مِنْ مواجهة المُنافسة المحتملة بوجهيها المشروع وغير المشروع. ولعل من أهم الوسائل التي من الممكن أن تلجأ اليها الدول لرفع سوية منتجها الوطني هي احداث مناطق حرة على أراضيها، فالمناطق الحرة تلعب هذا الدور من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على السوق المحلية للدولة المضيفة استيرادا وتصديرا وهذا ما يحث المنتجين المحليين على تطوير منتجاتهم من حيث الجودة والوفرة تلبيةً لمتطلبات مستثمري المنطقة الحرة، وكذلك جذب الاستثمارات الى المنطقة الحرة من شأنه أن يفتح اسواقاً دوليّة جديدة أمام المُنْتِج الوطني ومُنْتَجه ومن خلال ما تنقله المنطقة الحرة من تكنولوجيا الى الدولة المضيفة سواء عن طريق تنمية قوتها البشرية أو بتأثيرها الإيجابي على القطاع الصناعي فيها.

الكلمات المفتاحيّة: المناطق الحُرّة، التّجارة الدّوليّة، القدرة التّنافسيّة، المُنْتَج الوطني، نقل التّكنولوجيا.

Summary

Today commercial world is buzzing with open markets, voluntary or involuntary, under the sponsorship of the World Trade Organization or under other umbrellas.

This openness, despite the estimated efforts that have been made to reach it, remains a step like other steps being in terms of the result of human action, it bears the pros as well as the cons.

Apparently, the goal of any country in opening its market to international trade is to reap the gainings of this openness, these gainings will not come unless the national product is on a level that enables it to face potential competition in both its legal and illegal aspects, And perhaps one of the most important means that countries can ersort to raise the level of their national product by creating free zones on their lands

Free zones play this role; it is possible for countries to resot to through direct and indirect impact on the local market of the host country, import and export, This prompts local producers to develop their products in terms of quality and prompts in order or meet the requirements of free zone investors .as well as attracting investments to the free zone would open new international markets to the national producer and his product. Also, through the technology that the free zone transfers to the host countries, whether the development of its human force or its positive impact on their industrial sector.

Keyword: Free Zone, International trade, Competitiveness of the National Product, Technology Transfer.

المقدمة

بعد الانفتاح الّذي شهده العالم في الميدان التّجاري، غُداة القرن الواحد والعشرون، أخذت التّجارة أبعاداً في التّوسّع والانتشار في كل أصقاع المعمورة، الأمر الّذي أتاح للسّلع والخدمات أنْ تتدفق متجاوزةً الحدود الطّبيعيّة والحدود السياسيّة للدّول، فكانت التّجارة الدّوليّة الّتي رأتْ فيها الحكومات الوسيلة لإشباع الحاجات الّتي تفتقر إليها شعوبها فوقفتْ تستقبلها بالتّرحيب. ولإنّ الميدان التّجاري شأنَه شأنُ أيُّ ميدانٍ آخر لا بد وأنْ يحوي أشخاصاً ضِعاف النفوس يلوّثونَهُ بطرقهم الملتوية، وجدتْ حكومات الدول نفسها في صراعٍ وجهاً لوجه مع المنافسة غير المشروعة على الصعيد الدّولي، ومن أجل ذلك أصبح كل مشرّع يقوم بواجبه في حماية مُنْتَجاته المحلّيّة على الصّعيد الدّاخلي عن طريق سنّه للتشريعات، وتقوم الحكومات بالتّوصل الى اتّفاقات على الصّعيد الدّولي لتحقيق ذات الغاية، إلا أنّ هذه الحماية تُشبه الى حدٍ كبيرٍ سياسةُ النّأيّ بالنّفس، هذا مِنْ جهة. ومِنْ جهةٍ أخرى إنّ هذه الحماية لا بد وأنْ يكون فيها ثَغَراتٌ يمكن مِنْ خلالها الإضرار بالمُنْتَجات المحلّيّة وضرب الاقتصاد الوطني؛ مِنْ أجل ذلك لابد مِنْ أنْ تكون حماية المُنْتَج نابعة مِنَ المُنْتَج نفسه، لتكون سدّاً وقائيّاً آخر الى جانب الحماية القانونيّة، وتتمثّل الحماية الذاتيّة للمُنْتَج المحلّي–بدايةً–برفع سويّته مِنْ حيث الجودة والقدرة التّنافسيّة، ويتم ذلك من خلال العديد من الأدوات، وتُعتبر المناطق الحُرّة من أهم هذه الأدوات الّتي يمكن الركون إليها في رفع سويّة المُنْتَج المحلّي؛ لِمَا لها مِنْ تأثيرٍ هام ضمن هذا النِّطاق.(محور البحث)

وتلعب المنطقة الحرة دورها في رفع سويّة المُنْتَج المحلي مِنْ خلال تأثيرها بشكل كبير في دورة الحياة التّجاريّة بينها وبين السوق المحليّة للدولة المُضيفة، وكذلك مِنْ خلال الدّور الهام للمنطقة الحرة في نقل التّكنولوجيا الى تلك السوق.

أهميّة البحث:

تكمن أهمية البحث بتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني للدولة المضيفة، هذه القدرة التنافسية التي تشكل الجهاز المناعة لحماية ذلك المنتج من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

أهداف البحث:

تأتي اهداف البحث من كونه يقدم للمجتمع التجاري، حكومة ومنتجا وتاجرا ومستهلكا، كيفية استفادة المجتمعات الأخرى من وجود المناطق الحرة في دولهم مما ساهم في تحول منتجاتهم الضعيفة الهشة الى منتجات لها اسمها ووزنها في الأسواق الدولية.

منهج البحث:

اعتمدنا في البحث على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي للوصول الى الأهداف المرجوة منه.

إشكالية البحث:

أصبحت المناطق الحرة اليوم لاعباً أساساً في تحريك عجلة التنمية على الأصعدة كافة، ومن أهمها الصعيدين الاقتصادي والتّجاري، هذا الدور الذي احتلته المناطق الحرة لم يكُ وليد الصدفة حتماً، بل كان وفق معطيات وخطط واستراتيجيات تم وضعها والاستفادة منها. ومن اهم الأهداف المرجوة من إقامة المنطقة الحرة الاستفادة من إمكانيات المستثمرين فيها، إلا أن التّخوّف كبيراً أيضاً من انعكاساتها السلبية على الإنتاج في الدّولة المضيفة؛ لذلك عملت الدّول على الاستفادة من وجود المنطقة الحُرّة في تنمية الإنتاج بدلاً من التخوف منها.

فكيف استفادت الدّول المُضيفة من وجود المناطق الحرة في أراضيها؟

وكيف أثرت أو تؤثر المنطقة الحرة على القدرة التّنافسيّة للمُنْتَج الوطني؟

وهل هناك فعلاً نتائج عمليّة على أرض الواقع لهذا التّأثير؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا البحث.

خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى مطلبين رئيسيين يسبقهما مُقدِّمة ويلحق بهما خاتمة، وذلك على النحو الاتي:

- **المطلب الأول:** دور المنطقة الحُرّة مِنْ خلال التّبادل التّجاري

الفرع الأوّل: على الصّعيد الدّاخلي

الفرع الثّاني: على الصّعيد الدّولي

- **المطلب الثّاني:** دور المنطقة الحُرّة مِنْ خلال نقل التّكنولوجيا

الفرع الأوّل: تنمية القوّة البشريّة في الدّولة المُضيفة

الفرع الثاني: تنمية القطّاع الصّناعي في الدّولة المُضيفة

المطلب الأوّل: دور المنطقة الحُرّة مِنْ خلال التّبادل التّجاري

يتَجلّى دور المنطقة الحُرّة في رفع سويّة المُنْتَج المحلّي من خلال التّبادل التّجاري بتأثيرها بصورة مباشرة على الصّعيدين الدّاخلي والدّولي.

الفرع الأوّل: على الصّعيد الدّاخلي

تلعب المنطقة الحُرّة دوراً بارزاً في تنشيط عمليَّتي الاستيراد والتّصدير من والى السّوق المحلّي للدّولة المُضيفة.

أولاً: الاستيراد من السّوق المحلّيّ

والمقصود به هنا استيراد شركات المنطقة الحُرّة للمواد الأوّليّة والمواد الخام والمواد النّصف مُصنّعة من السّوق المحلّي للدّولة المُضيفة، وتُسمّى هذه العمليّة بالترابط الخلفي[1]. إنّ مِن الأهداف الأساسيّة الّتي تسعى إليها الدّولة المُضيفة بتأسيسها للمنطقة الحُرّة على إقليمها هي جذب الاستثمارات لإقامة المشاريع ضمن تلك المنطقة، وهذا من شأنه تسريع عمليّة النّمو الاقتصادي والاستفادة من الموارد الطبيعيّة الموجودة في الدّولة المُضيفة وتوسيع قاعدة التّصنيع، فجذب تلك الاستثمارات وإقامة هذه المشاريع يستتبع

[1] – **البيضاني** جليل شيعان و**ثجيل** ربيع قاسم، عوامل نجاح المناطق الحُرّة في الدّول النّامية، بحث منشور في مجلّة العلوم الاقتصاديّة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 17، 2006، الصّفحة 18.

بالضّرورة قيام المُستثمّرين حسب نشاطاتهم بالاستيراد، فمنهم مَنْ يستورد المواد الخام والمواد الأوّلية ومنهم مَنْ يستورد المواد النّصف مُصنعة، وفي هذه الحالة يكون المُستثمّرين أمام مفاضلة بين خياريين لا ثالث لهما، إمّا الاستيراد مِنْ السّوق المحلّي للدولة المُضيفة وإما الاستيراد مِنْ الأسواق الدّوليّة الأخرى، ويكون أساس هذه المُفاضلة هي الوفرة والجودة لمتطلباتهم.

وتُعتبر عمليَة الاستيراد هذه غاية في الأهميّة؛ فعنْ طريقها تحقّق الدّولة المُضيفة جلَّ أهدافها مِنْ إقامة المنطقة الحُرّة، لذلك تنْصبُّ جهود وسياسات الدّول المُضيفة، وبالأخصّ الدّول النّامية، لتقوية هذا النّوع من التّرابط بين المنطقة الحُرّة والسّوق المحلّية، لذلك نجد هناك العديد مِن الحوافز والتسهيلات تُقدّمها الدّولة المُضيفة للمُستثمّرين في المناطق الحُرّة، إلّا أن هذه الحوافز والتسهيلات وحدها لا تكفي، حيث أنّ قوّة ومتانة هذا التّرابط تتأثّر وبشكل رئيس وطردي بتوفر وجودة المواد الخام في السّوق المحلّيّة وبمستوى التّنمية الاقتصاديّة والتنمية الصّناعيّة وبمستوى جودة وكفاءة مُنتَجات السّوق المحلّيّة في الدّولة المُضيفة؛ فكلّما كانت المواد والسّلع متوفرة في السّوق المحلّيّ بجودة وكفاءة عاليَتيْن كلّما كان ذلك مُشجعاً للمُستثمّرين في المناطق الحُرّة على التّعامل مع المُنْتَجين المحلّيين باستيراد مُنتَجاتهم.

فإذا علِمْنا أنّ تفكير المُستثمّرين في المنطقة الحُرّة يتوجه بالمرتبة الأوّلى للاستيراد مِن السّوق المحلّي للدّولة المُضيفة؛ للاستفادة مِن ميّزة قربِها مِن المنطقة الحُرّة، وبالتالي الاستفادة من ميزة انخفاض أجور النّقل، وهذا ما يزيد هامش الربح لديهم كونه يقلّل مِنْ تكلفة الإنتاج، فلا بد وأن يكون ذلك حافزاً للمُنتِجين المحلّيين للعمل، وبكل قوة، لتحسين جودة مُنتَجاتهم، وبذلك يكون أمر تصرفيها محسوماً الى حدٍ بعيد، علاوة على أنّ طلبات المنطقة الحُرّة غالباً ما تكون بكميّات كبيرة، وذلك ينعكس إيجابياً على أرقام الأرباح المحققة لديهم، فعلى سبيل المثال بَلَغَت صادرات الأسواق المحلّيّة في مصر الى المناطق الحُرّة المصريّة 168.000.000 دولار في عام 2004 وارتفعت الى

558.300.000 دولار في عام 2005 بنسبة زيادة بلغت 43% خلال عام واحد[2]، مما يعد دعماً للصّادرات الوطنيّة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى على الدّولة المُضيفة دعم وتنمية المُنْتَج المحلّي ليكون التّرابط الخلفي بين أسواقها والمنطقة الحُرّة قوياً وبذلك تتحقق أهدافها من إنشاء المنطقة الحُرّة، ومِنْ منح الحوافز للمستثمّرين فيها. فالدّول المُضيفة الّتي استطاعت إيجاد أثر اقتصادي وتنموي ملموس مِن جرّاء إنشاء المناطق الحُرّة هي الدّول الّتي أوجدت روابط خلفيّة قوية[3]، والصّين خير دليل على ذلك[4].

ثانياً: التّصدير الى السّوق المحلّي

إنّ الغاية الأهم للمستثمّرين في المنطقة الحُرّة هي ترويج وتصريف منتجاتهم بعرضها في الأسواق، وكما أنّ السّوق المحلّي للدّولة المُضيفة أوْلى محطات التّفكير بالنسبة للاستيراد، كذلك فهو السّوق الأوّل الّذي يدخل بالحسبان لناحية التّصدير، ولذات الغاية وهي انخفاض أجور النّقل. ولأنّ المستثمّرين في المنطقة الحُرّة هم في الغالب الأعم شركاتٌ عملاقة عابرةٌ للقارات، يكون مشروعها في المنطقة الحُرّة كفرع للشركة الأم، يُعتبر عرض وتصريف مُنتَجاتها في السّوق المحلّيّ للدّولة المُضيفة منافسة قويّة جداً للمُنْتَج المحلّي فيها، خاصة وأنّ المواد الدّاخلة في إنتاج السّلع المُصنّعة في المنطقة الحُرّة مُعفاة مِنَ الرّسوم الجُّمركيّة إضافة الى انخفاض تكاليف النّقل، وتحرص العديد مِنَ

---

[2]- **بلعزوز** بن علي، **مداني** أحمد، دور المناطق الحُرّة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة المنطقة الحُرّة –بلارة–، المُلتقى الدّولي حول آثار وانعكاسات إنفاق الشّراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف. 13/12 تشرين الثّاني 2006، الصّفحة 5. مشار إليه في، **لبعل** فطيمة، المناطق الحُرّة ودورها في تنمية التّجارة العربيّة البينيّة، المنطقة الحُرّة الأردنيّة السّوريّة 2000–2010، رسالة ماجستير، كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التّسيير، جامعة محمّد خيضر–بسكرة–، 2012/2011، الصّفحة 112. (أرقام الصّفحات فيما يتعلق بهذا المرجع هي ترقيم إلكتروني كونه لم تتوفر إلا على نسخة إلكترونية وهي غير مُرقمة)

[3]- **البيضاني** جليل شيعان و**ثجيل** ربيع قاسم، مرجع سابق، الصّفحة 19.

4- HELSON C.، BRAGA PH.D..."Prospects For Free Zones Under FTAA" www.laii.unm.edu/conference/braga.php

مشار إليه في، **الحَرازي** محمّد علي عوض، الدّور الاقتصادي للمناطق الحُرّة في جذب الاستثمارات (دراسة مُقارنة)، منْشورات الحلبي الحقوقيّة، الطّبعة الأولى،2007، الصّفحة 42.

الدّول، وبالأخصّ النّامية منها والأقل نمواً، على تقييد أو منع دخول مُنتَجات المنطقة الحُرّة المُقامة على أراضيها الى أسواقها المحلّيّة[5]للحد من خطورة هذه المُنافسة، الّتي قد تُوصل المُنْتَج المحلّي الى أدنى درجات البيع، لذلك اعتبر العديد مِنَ المُشرّعون، ومنهم المُشرّع السّوري، أنّ المُنْتَجات المُصنّعة في المنطقة الحُرّة مُنتَجات مُستوردة لناحية تأدية الرّسوم الجُمركيّة[6].

والحقيقة إنّ النّظر لشركات المناطق الحُرّة على أنّها شركات عملاقة لها اسمها التّجاري ووزنها في الأسواق العالميّة، وكذلك حجم الشّركات المحلّيّة المُنْتِجة في الدّول النّامية والدّول الأقل نمواً وقوتها تجاريّاً، يُوْصل الى فكرة مفادها أنّ الحماية التّشريعيّة وحدها لا تقف في وجه تلك الشركات مِنّ ناحية المُنافسة؛ لأنَّ دخول مُنتَجات تلك الشّركات الى أسواق هذه الدّول سيكون سيْلاً يجرفُ أمامه مُنتَجاتها المحلّيّة، لذلك فإنّ منافسة بهذا الحجم يجب أنْ تكون حافزاً ودافعاً للمُنْتِجين المحلّيين–بدايةً– لرفع سويّة مُنتَجاتهم لتّأمين عرضها وتصريفها على الأقل في أسواقها المحلّيّة، على أنْ تكون أوْلى خطوات ذلك عرض المُنْتَج المحلّي في المنطقة الحُرّة ذاتها؛ فهذا يوفّر الفرصة لامتصاص القدر الكبير مِن تلك المُنافسة قبل حصولها، شرط أن يرافق هذا العرض دراسة جديّة لجدوى المُنافسة القائمة في المنطقة الحُرّة، وتحليل آثارها وإتباعها بإسقاطات عمليّة على المُنْتَج المحلّي أثناء إنتاجه، مع الحرص على أنْ تكون هذه المنافسة "دافعاً للتخطيط الاقتصادي للدّولة المُضيفة والعمل على التّوجه نحو التّنمية ودعم الاستثمارات الصّناعيّة ذات العوائد الإنتاجيّة وتشجيع البحث العلمي في مجالَيْ التّصنيع والإنتاج مما يسهم في تعزيز القاعدة الإنتاجيّة للدّولة المُضيفة وتنمية المواد المُنْتَجة محلّيّا"[7]، وهذا ما يعود بالفائدة على المجتمع الاقتصادي ككل، حكومةً ومُنتِجاً وتاجراً ومستهلك.

5- JAMIL T.، An Assessment of free economic zones in Arab countries-performance and main features، working paper (9926), forum, 1998, P.P 36-41.

مشار إليه في، **البيضاني** جليل شيعان **وثجيل** ربيع قاسم، مرجع سابق، الصّفحة 19.

[6]– المادة 7، نظام استثمار المناطق الحُرّة في الجّمهوريّة العربيّة السّوريّة.

[7]– **الحَرازي** محمّد علي عوض، مرجع سابق، بتصرّف، الصّفحة 252.

الفرع الثّاني: على الصّعيد الدّولي

تقوم التّجارة الخارجيّة بشكل أساسي بتنمية العلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة والّتي يترتب عليها العديد مِنَ النّتائج الّتي تنعكس إيجاباً على التّنمية في الدّولة. ويمكن القول أنّ المناطق الحُرّة، انطلاقاً مِنْ كونَها تُنَمّي الصّادرات في الدّولة المُضيفة، تعتبر إحدى الوسائل الهامة الّتي تهدف الدّول مِنْ خلالها الى تنشيط تجارتها الخارجيّة، حيث أنّ المناطق الحُرّة تُسهم في إنشاء مراكز تسويقيّة عالميّة، وتعمل على توفير وسائل جديدة لتسويق المُنْتَجات المحلّيّة، فمثلاً في مصر ارتفعتْ قيمة صّادرات مشاريع المناطق الحُرّة مِنْ 1.490.000.000 دولار خلال عام2003، 90% منها صادرات صناعيّة، الى 3.530.000.000 دولار خلال عام 2005، 96% منها صادرات صناعيّة[8]. فصادرات المنطقة الحُرّة تفتح أسواقاً جديدة لصادرات الدّولة المُضيفة وتمهد لها الطريق للدّخول إليها، وفي تايلاند خير شاهد على نجاعة الشّركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التّصديريّة في البُلدان المُضيفة حين أثبتت الدّراسات أنّه بفضل زيادة الشّركات العابرة للقارات لصادراتها المُتمثّلة أساساً في الأجهزة الإلكترونيّة أصبحت تايلاند تاسع دّولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر بمعدل نمو وصل الى 2.6% خلال الفترة ما بين 1989-1992[9]. فارتفاع نسبة الصّادرات التايلانديّة يعود بشكل أو بآخر لوجود المنطقة الحُرّة وانعكاساتها على الإنتاج التايلاندي ككل، حيث أنّ وجود المنطقة الحُرّة ودورها في السّوق التايلندي المحلّي ساعد على تنمية الصّناعة التايلانديّة من ناحية الجودة والكفاءة وحتّى من الناحية السعريّة وهذا ما أدى بالتبعيّة لصمود المُنْتَج التايلاندي في الأسواق الخارجيّة وأمتد ذلك الى زيادة الطلب عليه ومِنْ ثمّ زادت القدرة الإنتاجيّة للقطاع الصّناعي التايلاندي تلبية له. كما أنّ الشّركات المحلّيّة تستفيد مِنْ حلقات الاتصال الّتي تُنْشِؤها الشّركات العملاقة المُستثمّرة في المنطقة الحُرّة وذلك في إطار المشروعات المشركة، لأنّه في الغالب لا تستطيع الشّركات المحلّيّة تحمُّل التّكاليف الباهظة الخاصة بالتّوزيع وتقديم خدمة ما بعد البيع، وبالتّالي تستفيد الشّركات المحلّيّة مِنْ مزايا الشّركات

[8]- **لبعل** فطيمة، مرجع سابق، الصّفحة 113.

[9]- **لبعل** فطيمة، مرجع سابق، الصّفحة 88.

العملاقة في ظل تواجد الاستثمار المُباشر داخل أراضيها.

وبالحديث عنْ دور المنطقة الحُرّة على الصّعيدين الدّاخلي والدّولي نكون قد بيّنا دور المنطقة الحُرّة مِنْ خلال التّبادل التّجاري، لننتقل تالياً للحديث عنْ دور المنطقة الحُرّة مِنْ خلال نقل التّكنولوجيا.

المطلب الثّاني: دور المنطقة الحُرّة مِنْ خلال نقل التّكنولوجيا[10]

للمناطق الحُرّة أثراً هاماً وحيويّاً في نقل التّكنولوجيا للدّولة المُضيفة، لكنْ في الحقيقة لن نتمكن مِنْ الرّبط بين المنطقة الحُرّة ونقل التّكنولوجيا إلّا بعد سرد لمحة موجزة عن نقل التّكنولوجيا وعقوده.

إنّ مِنْ مميزات عصرنا الحالي أنّ التّعامل مع التّكنولوجيا أصبح عمليّة تحظى باهتمام جميع الشّعوب على اختلاف درجات نموِّها، وعلى الرغم مِنْ اختلاف مرامي الدّول إلّا أنّها تبدو متّفقة على أنّ العلم والتّكنولوجيا هما الأداتان الأكثر فعاليّة لتحقيق الأهداف المنشودة، حيث أنّ معظم الدّول المُتقدمة صناعيّا تسخّر القسم الأكبر مِنْ اهتمامها في المضمار التّكنولوجي على ميادين مختلفة كالدّفاع والطاقة والمواصلات...، في حين تركز الدّول النّامية جلّ اهتمامها في المضمار التكنولوجي على تحديد كيفيّة ونوعيّة العلوم والتّكنولوجيا الّتي يمكن أن تُساهم بفعاليّة أكبر من غيرها في سد احتياجات التّنمية.

ويمكن القول أنّ التّقسيم التّقليدي للدّول بين دول متقدّمة ودول نامية وأخرى أقل نمواً لم يعد متبعاً–من حيث المبدأ–لناحية التّقدم التّكنولوجي، بحيث أنّ أيّ تقدّم علمي أو تكنولوجي تحرزه إحدى الدّول الصّناعيّة الكُبرى تسعى جميع الدّول الأخرى المُتقدمّة صناعيّاً لتدارك تخلفها، مهما كان ضئيلاً، عنْ تلك الدّولة، بغية منع تلك الفجوة التكنولوجيّة مِنْ أنْ تَكْبُر. هذا ما يعتبر مِنْ أهم الأسباب الّتي أدت لانتشار عقود نقل التّكنولوجيا بين الدّول الكُبرى المُتقدّمة صناعيّاً بعد أنْ كانت تلك العقود مرتكزة بين الدّول الكُبرى مِنْ جهة والدّول النّامية والأقل نمواً مِنْ جهة أخرى.

[10]– يمكن أن نعرّف التّكنولوجيا بأنّها: مجموعة من المعلومات والمعارف والطّرق الّتي يمكن أنْ تُوظّف الموارد في تصنيع سلعة أو تأدية خدمة وتشمل الإدارة والتّسويق.

ونتيجةً للتّطوّر الهائل الحاصل على المستويين العلمي والتّكنولوجي أصبح أدق تفصيل معرفي أو تكنولوجي يمكن أنْ يكون محلّا لعقد نقل التّكنولوجيا، وكان ذلك سبباً في تنوع صور هذا العقد، فنجد مثلاً عقد التأهيل والتدريب وهو من العقود التي تنصب على الجانب البشري وذلك بتكوين كفاءات الطرف المُتلقي للتّكنولوجيا[11] وبمقتضاه يتعهد النّاقل بنقل مجموعة المعارف التّقنيّة والمعلوماتيّة اللّازمة الى الطّاقم الفنّي للطّرف المُتَلَقي بهدف استعمال التّكنولوجيا بطريقة فعّالة"[12]، وعقد التنظيم الذي ينصب على تسيير وتنظيم الهياكل والمؤسّسات الصناعيّة[13]، وهناك عقد المفتاح باليد والذي بموجبه يقوم مانح التّكنولوجيا (الناقل) بتنفيذ جميع العمليّات الإنشائيّة لمشروع مُتلقي التّكنولوجيا، مِنْ تمهيد الأرض وإقامة الأبنية وتوريد الآلات والأجهزة والمُعِدّات وتركيبها وتشغيل المصنع وتدريب العمّال[14]، وعقد الإنتاج باليد ومحلّه تسليم مُتلقّي التّكنولوجيا وحدةً صناعيّةً كاملةً وهي في حالة الإنتاج مع التزام المورّد بالقيام بكامل العمليّات اللّازمة مِنَ المراحل الأولى وحتّى الحصول على المُنْتَج بالشكل النّهائي[15]، وعقد السوق باليد ويلتزم بموجبه المُوَرّد بتقديم الدّراسات وإقامة وحدة صناعيّة وضمان الإدارة للحصول على المُنْتَج المطلوب ومِنْ ثمّ يقوم المُوّرد نفسه بتسويق هذا المُنْتَج[16]، وأخيراً عقد التّعاون

[11]- مُتَلقّي التّكنولوجيا هو طّرف في عقد نقل التّكنولوجيا، ويسمّى الطّرف الثّاني بالمجَهّز أو مانح أو ناقل أو مورّد التّكنولوجيا.

[12]– **الطّيّار** صالح بن بكر، العقود الدّوليّة لنقل التّكنولوجيا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطّبعة الثّانية، لبنان، 2003، الصّفحة 69. مشار إليه في، **عبابسة** حمزة، وسائل نقل التّكنولوجيا وتسوية منازعاتها في ضوء القانون الدّولي، رسالة ماجستير، كلّيّة العلوم القانونيّة والإداريّة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008/2007، الصّفحة 48.

[13]– صالح بن بكر الطّيّار، المرجع السابق، الصّفحة 70. مشار إليه في، عبابسة حمزة، المرجع السابق، الصّفحة 49.

[14]– **الشبلاق** نبيل اسماعيل، الطبيعة القانونيّة لمسؤوليّة الأطراف في مرحلة ما قبل العقد (دراسة في العقود الدّوليّة لنقل التّكنولوجيا)، بحث منشور في مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلّد 29، العدد الثّاني، 2013، الصّفحة 307.

[15]– **الطّيّار** صالح بن بكر، مرجع سابق، الصّفحة 86. مشار إليه في، **عبابسة** حمزة، مرجع سابق، الصّفحة 53-52.

[16]– المرجع سابق، الصّفحة 54.

الصّناعي ويُعتبر هذا العقد صورة خاصّة للتّعاون الاقتصادي الدّولي، مِنْ خلاله تقوم عدة مشروعات مستقلّة منتمية لدّولٍ مختلفة بالتّعاون للوصول الى هدفٍ إنتاجي معين، مع مزيداً مِنَ الفعاليّة في استخدام الظّروف التّكنولوجيّة وزيادة التخصّص والتّعاون في الإنتاج والبحث والتّطوير مِنْ أجل تحقيق الآثار الاقتصاديّة المستهدفة[17].

بعد هذا التقديم الموجز لبعض صوّر عقد نقل التّكنولوجيا يثور التساؤل الآتي:

كيف يمكن للمناطق الحُرّة أنْ تلعب الدور في نقل التّكنولوجيا الى الدولة المُضيفة؟

في الحقيقة إنّ للمناطق الحُرّة الدور الهام في نقل التّكنولوجيا الى لدّولة المُضيفة مِنْ خلال الآثار المتولّدة عنْ إنشاء هذه المناطق، وهذه الآثار تكون على شقّين، الشقّ الأوّل يكون مِنْ خلال تنمية القوّة البشريّة في الدّولة المُضيفة، والثاني مِنْ خلال تنمية القطّاع الصناعي في الدّولة المُضيفة.

الفرع الأوّل: تنمية القوّة البشريّة في الدّولة المُضيفة

إنّ الغاية الأوّلى والأهم للدّولة المُضيفة مِنْ إقامة المنطقة الحُرّة على أراضيها هي جذب الاستثمارات، المحلّيّة منها والأجنبيّة، وفي سبيل ذلك تُقدّم الدّولة المُضيفة العديد مِنَ الحوافز تشجيعاً للاستثمّارات ضمن المنطقة الحُرّة، مِنَ هذه الحوافز توفير اليد العاملة، وهو حافز لا يُستهان به إطلاقاً كونه ركنٌ مِنْ أركان المشروع النّاجح، فبدون القوّة البشريّة لا يمكننا أنّ نلمس النّتائج. وقضية توفر اليد العاملة في الدّولة المُضيفة تحظى باهتمام المُستثمّر في المنطقة الحُرّة؛ حيث أنّ وفرة اليد العاملة في الدّولة المُضيفة تحقق له هامشاً أكبر مِنَ الربح، نظراً لانخفاض أجور العمّال في الدّولة المُضيفة–النّامية غالباً–مقارنةً مع عمّال دولة المُستثمّر الّذي غالباً ما يكون منتمياً الى دولة صناعيّة متقدمة، هذا مِنْ جهة، ومِنْ جهة أخرى إنّ فكرة استغناء المُستثمّر عن اليد العاملة المتوفرة في الدّولة المُضيفة يتبعه بالضرورة الاستعانة بيد عاملة مِنْ دّولة أخرى والّتي ستكون أجورها أعلى لسبب بسيط هو أنّ العامل سيكون مضطراً لمغادرة بلده الى بلد آخر، هذا ما لا يصب في مصلحة المُستثمّر في المنطقة الحُرّة كونه يزيد مِنْ تكلفة الإنتاج؛ لذلك ستبقى فكرة اعتماده على العمالة الموجودة في الدّولة المُضيفة فكرة تراوده

[17]– المرجع السابق، الصّفحة 55.

دائماً وأبداً. وقد تنبهت السّلطات القائمة على الإشراف على المناطق الحُرّة والمولى إليها مهمة إنجاحها لأهمية توفير اليد العاملة، ونجد على سبيل المثال أنّ إدارة المنطقة الحُرّة بجبل علي–دُبي، والّتي تُعتبر مِنْ المناطق الحُرّة النّاجحة والمُتصدّرة للترتيب على الصّعيد العالمي، مسؤولة بموجب مرسوم إحداثها بتزويد المُستثمّرين في المنطقة الحُرّة بالقوّة العاملة وكذلك بمساعدتهم على توفير العمالة[18]، وفي مصر كان للمناطق الحُرّة دوراً هامّاً في حل مشكلة البطالة، حيث استطاعت مشروعات المناطق الحُرّة أنْ توفّر 85.000 فرصة عمل مع نهاية عام 2003، منها 68.000 فرصة عمل في المشروعات الصّناعيّة، وتضاعف عدد فرص العمل المتوفّرة في عام 2006 ليصل الى 160.000 فرصة عمل، منها 130.000 فرصة عمل في المشروعات الصّناعيّة[19]، وإذا ما نظرنا الى الصّين، العملاق الاقتصادي والتّجاري، نجد أنّ حجم العمالة الصّينيّة في المناطق الحُرّة الصّينيّة قد بلغ 40.000.000 عامل في عام 1990[20].

فالغاية متبادلة بين الدّولة المُضيفة والمُستثمّر لناحية اليد العاملة، فالمُستثمّر يستفيد من اليد العاملة المحلّيّة في خدمة مشروعه الاستثماري فيحقق بذلك هامشاً أكبر مِنْ الربح والمتمثل كما بيّنا سابقاً بالفرق بين معدلات الأجور في الدّولة المُضيفة وبينها فيما لو استُقطِبَتْ اليد العاملة من دّولة المُستثمّر أو من دّولة أخرى.

لكن يبقى السؤال... كيف تستفيد الدّولة المُضيفة مِنْ عمل مواطنيها لدى المُستثمّر الأجنبي؟

بداية يجب الحديث عن أنّه–ومن حيث المبدأ–لا يوجد مِنَ الناحية القانونيّة ما يُلزم

---

[18]– **الكردوسي** عادل عبد الجّواد، المناطق الحُرّة في الدّول العربيّة، مجلّة الأمن والحياة، العدد 364، 1433هـ، الصّفحة 68.

[19]– **لبعل** فطيمة، مرجع سابق، الصّفحة 113.

[20]– **الزبيدي** محمّد ناجي محمّد، فاعليّة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحُرّة، دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيويّة الصين–الإمارات العربيّة المتّحدة–العراق، أطروحة دكتوراه، كلّيّة الآداب والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، 2008، الصّفحة 182و211. مشار إليه في، **الشمري** هاشم مرزوك و**الحُسيني** جعفر عبد الأمير، المناطق الحُرّة وإمكانيّة الاستفادة منها في عمليّة التّحول الى الاقتصاد الحر في العراق، بحث غير منشور، الصّفحة 49.

المُستثمّر الأجنبي بالاستعانة بالعمالة التّابعة للدّولة المُضيفة، فدور الدّولة المُضيفة فقط تأمين اليد العاملة وليس لها أنْ تُلزم المُستثمّر على استخدامها. إلّا أنّ الواقع العَمَلي، وكما ذُكِرَ آنفاً، يفرض على المُستثمّر الأجنبي الاستعانة بكادر عمّال محلّي، ولابد لنجاح مشروعه أنْ يكون الكادر القائم بالعمل على درجة معينة مِنْ الأهليّة المعرفيّة، لذلك يجد المُستثمّر نفسه مضطراً لتدريب العمال على الآلات والتّقنيات الّتي يستخدمها في مشروعه بغية الوصول الى أرقى الأهداف المرسومة لمشروعه الاستثماري، وهذا مضمون عقد التّأهيل والتّدريب الّذي سبق الحديث عنه.

ويجب الاعتراف هنا أنّ المُستثمّر لا ينقل الأسرار المعرفيّة الّتي تقوم عليها صناعة مُنتَجاته ككل، ولكن إذا ما عرفنا أنّه حتّى تغليف البضاعة وتستيفها وعرضها تعتبر محلّاً لعقد نقل التّكنولوجيا، الّذي يجد فيه المُتَلقّي نفسه مضطراً لقبوله جملةً دون أن يكون له الحق في مناقشة أيّاً مِنْ شروطه، كونه الطرف الضعيف اقتصادياً، علاوة على دفعه مبالغ باهظة لقاء الخدمات الّتي يتلقّاها، فما بال التّسويق والدّعاية! والّتي يُوكلها المُستثمّر في الغالب الأعم الى العمّال المحلّيين كونهم يعرفون ذوق المستهلكين في بلدهم.

وعليه، وأمام هذا، علينا أنّ نسلّم أنّ وجود العنصر البشري المُنتمي للدّولة المُضيفة ككادر عمّالي في منشآت المُستثمّر الأجنبي في المنطقة الحُرّة يعتبر نقلاً للتّكنولوجيا، وعلى هذا أكّدت اللّجنة الاقتصاديّة لإفريقيا، التّابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التّابع للأُمم المُتّحدة، عندما اعتبرت أنّ استثمّار الشّركات متعددة الجّنسيّات يعني نقلاً للتّكنولوجيا الى البلد المُضيف وموافقتها المسبقة على الاستفادة مِنْ أبحاثها، وهذا ما يساعد على رفع متوسط نوعيّة العمالة المحلّيّة ويحفز على تنمية المهارة عن طريق التّعلم أثناء العمل[21]، وذلك ما يعود بالفائدة للدّولة المُضيفة لاحقاً مِنْ خلال عودة ذلك الكادر للعمل في المنشآت المحلّية أو مِنْ خلال الاعتماد عليه عندما يُقدم المُنْتَجين المحلّيين، من أشخاص ومؤسّسات، على إبرام صفقات مع شركات عملاقة لنقل

[21] –ورقة المعلومات الأساسيّة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والماليّة الإفريقيين، بإشراف اللّجنة الاقتصاديّة لإفريقيا التّابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأُمم المتحدة، أبوجا–نيجيريا،29–2014/4/30، الصّفحة3.

التّكنولوجيا المتطورة جداً، فغالباً هذه الشركات لا تقبل بإتمام الصفقة ما لم يكن لدى الطّرف المُتلقّي العنصر البشري مؤهّل للعمل وفق منظومتها التّكنولوجيّة، وهذا بلا أدنى شك سيؤثر بشكل إيجابي على المُنْتَج المحلّي.

الفرع الثاني: تنمية القطّاع الصّناعي في الدّولة المُضيفة

إنّ الاستثمار في المناطق الحُرّة على وجهين، الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر، وهذا الأخير فهو عبارة عن الاستثمار في الأوراق الماليّة كالأسهم والسّندات دون الحق في الرقابة أو إدارة المشروع أو عن طريق منح التّراخيص باستعمال براءات الاختراع وما الى ذلك[22]. أما ما يهمنا هنا فهو الاستثمار الأجنبي المباشر، والّذي يُقصد به تلك الاستثمارات الّتي يملِكُها ويديرُها المُستثمّر الأجنبي إما بسبب ملكيّته الكاملة لها أو ملكيّته لنصيب منها يَكفل له حق الإدارة. ويُقْسم الاستثمار الأجنبي المباشر الى عدّة أنواع منها[23]:

- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمُستثمّر الأجنبي:

وهي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبيّة تفضيلاً لدى الشّركات متعدّدة الجّنسيّات وتتمثّل في أنْ تقوم هذه الشّركات بإنشاء فروع للإنتاج أو للتسويق أو لأي نوع آخر مِنْ أنواع النّشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدّولة المُضيفة.

- الاستثمار المُشتَرَك:

أحد مشروعات الأعمال الّذي يملِكُه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر مِنْ دولتيْن مختلفتيْن بصفةٍ دائمة، والمُشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتدُّ أيضاً إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التّجاريّة...الخ.

- مشروعات أو عمليّات التّجميع:

وتأخذ شكل اتفاقيّة بين الطرفين الأجنبي والوطني (خاص أو عام) وبموجبها

---

[22]– **لبعل** فطيمة، مرجع سابق، الصّفحة 86.

[23]– سيتم التّطرّق للأنواع الغالبة في المناطق الحُرّة وبما يغني البحث فقط، **لبعل** فطيمة، مرجع سابق، الصّفحة 85 وما بعدها.

يقوم الطّرف الأوّل بتزويد الطّرف الثّاني بمكوّنات مُنتَجٍ معيَن، سيّارة مثلاً لتجميعها فتصبح مُنتَجاً نهائيّاً، وفي معظم الأحيان وخاصةً في الدّول النّامية يقدّم الطّرف الأجنبي الخُبرة أو المعرفة اللّازمة والخاصّة بالتّصميم الدّاخلي للمصنع وتَدَفُّق العمليَات وطرق التَخزين وصيانة التَجهيزات الرّأسماليّة ...الخ، في مقابل عائد مادي يُتّفق عليه.

إنّ تدفُّق الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الى الدّولة المُضيفة عبر المنطقة الحُرّة لابد وأنْ ينقل التّكنولوجيا إليها، ويتمّ ذلك عبر المشاريع المُشتركة بين المُنْتَجين المحلّيين والمُستثمّرين الأجانب، وهذا ما مِنْ شأنه خلق القدرة لدى المُنْتَج المحلّي للوصول الى مُنتَج مطابق الى حد بعيد للمواصفات والمقاييس العالميّة إضافة الى أنّ هذا المُنْتَج غالباً ما يكون مسوَّقاً له قبل إنتاجه نتيجة للاسم التّجاري للمُستثمّر الأجنبي والّذي غالباً ما يكون شركة مُتعدّدة الجّنسيّات، عملاقة من حيث الشّكل والمضمون، أو مِنْ خلال تقديم المُنْتِج المحلّي للمواد الأوّليّة أو النّصف مصنّعة الى المُستثمّر الأجنبي ليقوم الأخير بتكملة صناعتها–بشكلٍ مأجور– ليعيدها مُنتَجاً نهائيّاً للمُنتِج المحلّي دون أنْ يفقد صفته كمُنتَج محلّي، وبالتّالي تتحقق الغاية مِنْ التّكنولوجيا على الصّعيد الإنتاجي والتّسويقي دون أنْ يكون المُستثمّر المحلّي طَرَفاً ضَعيفاً في عقد نقلٍ للتّكنولوجيا، مفروضاً عليه جملة مِنَ الشّروط النّموذجيّة، وحتّى إنْ كان راضياً بالشّروط، ففي معظم الأحيان لن يكون قادراً على تحمّل تكاليفه الكبيرة جداً، على اعتبار أنّ هذه العقود مِنَ العقود باهظة التّكلفة والّتي لا تتناسب–بالأخصّ–مع القدرات الماليّة لمعظم الدّول النّامية[24]. أو أنْ تنتقل التّكنولوجيا عنْ طريق قيام المُستثمّرين المحلّيين في المنطقة الحُرّة بتقليد المُستثمّرين الأجانب العاملين في ذات المنطقة الحُرّة، حتّى لو كان المُستثمّر الأجنبي يعمل في مشروع مستقل، وهذا ما حدث تماماً في الصّين خلال العقود الثلاثة الماضية حيث أنّ الشّركات الأجنبيّة المُستثمّرة في الصّين كانت قد أدخلت تكنولوجيّات متقدّمة، مِنْ معدّاتٍ ومشاريعٍ ومهاراتٍ إداريّةٌ حديثةٌ الى الاقتصاد الصّيني، هذه المُدخلات لم

[24]–**عبابسة** حمزة، مرجع سابق، الصّفحة 51.

تملأ الفجوة بين الصّين والعالم الخارجي وحسب، بل ساعدت أيضاً في تطوير الكثير مِنْ المُنْتَجات الصّينية، وذلك كان سببه أنّ الشّركات الأجنبيّة وبحسب مزاياها النّسبيّة كانت قد ولّدت تداعيات على إنتاج الشّركات المحلّيّة مِنْ خلال التّقليد والتّعلم بالممارسة من الشّركات الأجنبيّة[25].

فالاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الحُرّة سيؤدّي حتماً الى نقل التّكنولوجيا الى الدّولة المُضيفة، سواء كان ذلك نتيجةً لعمل مواطني الدّولة المُضيفة لدى المُستثمّرين الأجانب ضمن مشروعاتهم المُقامة في المنطقة الحُرّة، أو بسبب تقليد المُنْتِجين المحلّيين للمُنْتِجين الأجانب العاملين في المنطقة الحُرّة، أو مِنْ خلال التّشارك بين المُستثمّرين الأجانب والمُنْتِجين المحلّيين للحصول على مُنتَجٍ نهائي ذو مواصفات عالية يتمتّع بالقدرة التّنافسيّة على الصّعيدين الدّاخلي والدّولي.

الخاتمة

مِنْ خلال ما سبق، بيّنا المقصود بالمنطقة الحُرّة بسرد وما تفترق به عن الأنظمة المُشابهة لها، وكان ذلك بهدف فهم الدّور الّذي تلعبه المنطقة الحُرّة في رفع سويّة المُنْتَج الوطني للدّولة المُضيفة.

إنّ إنشاء المنطقة الحُرّة وتقديم الدّولة المُضيفة للحوافز والتّسهيلات، مِنْ إعفاءٍ مِنْ الرّسوم الجُمركيّة والضّرائب، بهدف جذب الاستثمّارات الى هذه المنطقة وإقامة المشاريع الصّناعيّة أو التّجاريّة أو الخدميّة فيها، ووجود تلك الاستثمّارات وإقامة هذه المشاريع سيحفّز المُنْتِجين المحلّيين على تحسين جودة مُنتَجاتهم؛ لتبقى ضمن خيارات الاستيراد الّتي يُفاضل بينها المُستثمّر الأجنبي، هذا مِنْ جهة، ولتكون قادرةٌ على منافسةِ مُنتَجات المنطقة الحُرّة فيما لو صُدّرت الى الأسواق المحلّيّة مِنْ جهةٍ أُخرى؛ كَوْنَ سوق الدّولة المُضيفة هي أوْلى الأسواق الّتي يُفكّر فيها المُستثمّر في المنطقة الحُرّة استيراداً وتصديراً؛

[25]– حمودي بن عباس، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التّنمية الاقتصاديّة–دراسة حالة الصّين–، رسالة ماجستير، كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة محمّد خيضر–بسكرة–،2012/2011، الصّفحة 212.

بسبب قربها، وما يتبع ذلك مِنْ تحقيق هامشاً أكبر مِنَ الرّبح.

كما أنّ للمنطقة الحُرّة دوراً هامّاً في نقل التّكنولوجيا للدّولة المُضيفة، كَوْنُ المُستثمّرين الأجانب فيها غالباً ما يكونوا شركات عملاقة عابرة للقارات تمتلك أعلى التّقنيات التّصنيعيّة والإداريّة وأحدث الآلات والمُعدّات والأجهزة، ويتحقق ذلك كنتيجة لقيام المُستثمّر الأجنبي، عن طريق خبرائه وفنّيّه، بتدريب العمّال المُنتمين للدّولة المُضيفة–ولو بشكل بدائي–على التّكنولوجيا المّستخدمة مِنْ قِبَلِه وفق خططه واستراتيجيّاته المُتّبعة للوصول الى الأهداف الّتي أقدَمَ على الاستثمّار مِنْ أجلها، ومِنْ ثمّ يقوم أولئك العمّال بتطوير مهاراتهم المُكتسبة، جَرّاء هذا التّدريب، عنْ طريق المُلاحظة والمُمارسة. كما يتم نقل التّكنولوجيا المُستخدمة في المنطقة الحُرّة مِنْ خلال المشاريع التّشاركيّة بين المُنْتِجين المحلّيين والمُستثمّرين الأجانب للعمل وفق منظومة واحدة، أو عنْ طريق قيام المُستثمّرين الوطنيين في المنطقة الحرُة بتقليد المُستثمّرين الأجانب فيها.

وفي نهاية هذا البحث يمكننا استخلاص عدداً مِنْ النّتائج، على الآتي:

1- إنّ وجود الاستثمّار الأجنبي في المنطقة الحُرّة مِنْ شأنه أنْ يخلقَ الدافع لدى المُنْتِجين الوطنيين لتحسين وتطوير مُنتَجاتهم.
2- إنّ وجود المنطقة الحُرّة يعتبر سبباً للاحتكاك مع كُبرى الشركات وأقوى المُنْتِجين على المستوى العالمي.
3- إنّ وجود المنطقة الحُرّة يساعد المُنْتِجين الوطنيين على الاطّلاع على أحدث ما توصّل إليه العلم في مجالات الصّناعة والتّجارة والتّسويق.
4- إنّ وجود المنطقة الحُرّة ينقل ويوطّن التّكنولوجيا في الدّولة المُضيفة.
5- إنّ الحوافز والتّسهيلات الّتي تقدّمها الدّولة المُضيفة للمستثمّر الأجنبي لا تعتبر خسارة للدّولة المُضيفة، وإنّما رأسمالٍ لما ستجنيه مِنْ عوائد.

لذلك كان لزاماً علينا أنّ نوصي بما يلي:

1- التّوسع في إنشاء المناطق الحُرّة وخاصة في الدّول النّامية.

2- منح المزيد مِنْ الحوافز والتّسهيلات للمُستثمّرين في المناطق الحُرّة.

3- السّماح بالاستيراد مِنَ الأسواق المحلّيّة والتّصدير إليها، على أنْ يكون ذلك بشكلٍ مدروس.

4- حثُّ المُنْتِجين الوطنيين على ضرورة التّعامل مع المُستثمّرين الأجانب في المنطقة الحُرّة، والعمل على تلبية احتياجاتهم مِنْ حيث الجودة والوفرة، ويكون ذلك عنْ طريق النّقابات والاتّحادات.

5- مساعدة العمّال الوطنيين العاملين في المنطقة الحُرّة على تنمية وتطوير مهاراتهم المُكتسبة، تأمين المراكز التنموية في الدولة المضيفة لقوم عمال المنطقة الحُرّة بنقل معارفهم التي اكتسبوها من خلال عملهم الى غيرهم من العمال.

وفي النّهاية يبقى هذا البحث مِنْ عمل الإنسان، يحتَمِلُ الصّوابَ وعكسِهِ... فإنْ كنْت قد وفّقت في البحث فهذا مِنْ فضل الله تعالى ومِنَّتِهِ عليّ، ومِنْ ثمّ بفضل والديّ وأساتذتي الأكارم، وإنْ أخطأت فمِنّي وحدي...

والله وليّ التّوفيق

المراجع العربية:

- المرسوم التّشريعي رقم 40 لعام 2003. (نظام استثمّار المناطق الحُرّة في الجّمهوريّة العربيّة السّوريّة)
- **البيضاني** جليل شيعان و**ثجيل** ربيع قاسم، عوامل نجاح المناطق الحُرّة في الدّول النّامية، بحث منشور في مجلّة العلوم الاقتصاديّة، كلّيّة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 17، 2006.
- **عبابسة** حمزة، وسائل نقل التّكنولوجيا وتسوية منازعاتها في ضوء القانون الدّولي، رسالة ماجستير، كلّيّة العلوم القانونيّة والإداريّة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008/2007.
- **الحَرازي** محمّد علي عوض، الدّور الاقتصادي للمناطق الحُرّة في جذب الاستثمارات (دراسة مُقارنة)، منْشورات الحلبي الحقوقيّة، الطّبعة الأولى، 2007.
- **الكردوسي** عادل عبد الجّواد، المناطق الحُرّة في الدّول العربيّة، مجلّة الأمن والحياة، العدد 364، 1433هـ.
- **لبعل** فطيمة، المناطق الحُرّة ودورها في تنمية التّجارة العربيّة البينيّة، المنطقة الحُرّة الأردنيّة السّوريّة 2000–2010، رسالة ماجستير، كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التّسيير، جامعة محمّد خيضر –بسكرة–، 2012/2011.
- حمودي بن عباس، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التّنمية الاقتصاديّة– دراسة حالة الصّين–، رسالة ماجستير، كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة محمّد خيضر –بسكرة–،2012/2011.

- **الشبلاق** نبيل اسماعيل، الطبيعة القانونيّة لمسؤوليّة الأطراف في مرحلة ما قبل العقد (دراسة في العقود الدّوليّة لنقل التّكنولوجيا)، بحث منشور في مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلّد 29، العدد الثّاني، 2013.
- ورقة المعلومات الأساسيّة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والماليّة الإفريقيين، بإشراف اللّجنة الاقتصاديّة لإفريقيا التّابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأُمم المتحدة، أبوجا–نيجيريا،29–2014/4/30.
- **الشمري** هاشم مرزوك **والحُسيني** جعفر عبد الأمير، المناطق الحُرّة وإمكانيّة الاستفادة منها في عمليّة التّحول الى الاقتصاد الحر في العراق، بحث غير منشور.